مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد الرابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol.4 , No.1)
January 2021

الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على العلاقات بين دول حوض المتوسط
(عبء الايواء ومخاطر الابحار2015-2019)

د. السائح أحمد محمد / جامعة سرت
د. محمد علي القذافي / جامعة سرت

الملخص

تناولت الدارسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على العلاقات بين دول حوض المتوسط – عبء الايواء ومخاطر الابحار – والتي تؤرق وتشغل صنّاع القرار في الدول التي تتعرض لموجات الهجرة غير الشرعية لما لها من أثار ونتائج على مجتمعاتهم على مختلف المستويات، وكذلك لتسليط الضوء على تأثير هذه الظاهرة علي العلاقات بين الدول المصدرة للمهاجرين والاستقبال ودول العبور والاعباء التي تتحملها هذه الدول واستعراض المخاطر التي تواجه المهاجرين غير الشرعيين سواء في اثناء رحلة الهجرة او وصولهم لمناطق العبور والاستقبال، وتأثيرها علي العلاقات فيما بين الدول . هذا وقد توصلت الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية

1. ان الاجراءات التي تقوم بها الدول للحد من الهجرة غير الشرعية تؤدي إلى الاضرار بالمهاجرين وحقوقهم وسلامتهم في عرض البحر مما يؤدي إلى هلاك الكثير منهم.

2. الشروط المشددة على الهجرة أدت إلى اتخاذ اسلوب ظاهرة الهجرة غير الشرعية وظهور اساليب وطرق جديدة للتهريب كانت نتائجها كارثية على المهاجرين.

التوصيات:

1. تفعيل دور الإعلام لكونه الأداة المحركة للمشاعر والروح والقيم الوطنية، مما يتطلب منه تناول هذه القضية بصورة ايجابية وإبراز خطورتها.

2. تقوية الاتصال والحوار والشراكة والتفاهم ما بين كل القوى الفاعلة وطنيا ودوليا وبين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني للتوصل إلى إيجاد حلول ناجحة لملف الهجرة غير الشرعية في إطار يحترم كرامة الإنسان وعلى حقوقه المشروعة.

Abstract

The study dealt with the phenomenon of illegal immigration and its impact on the relations between the countries of the Mediterranean basin - the burden of shelter and the navigation risks - which haunts and preoccupies decision-makers in countries that are exposed to waves of illegal immigration because of its effects and consequences on their societies at various levels, as well as to highlight the impact of this phenomenon On the relations between the countries of emigration and reception and the countries of transit and the burdens borne by these countries and to review the risks facing illegal immigrants, whether during the migration journey or their arrival to transit and reception areas, and their impact on relations between countries. The study reached the following :Results and Recommendations

1. The measures taken by states to curb illegal immigration harm migrants, their rights and safety at sea, which leads to the death of many of them.

2. Strict conditions on immigration led to the phenomenon of illegal immigration and the emergence of new methods and methods of smuggling, with disastrous consequences for migrants.

مقدمة :

على امتداد التاريخ البشري، كانت الهجرة ولا تزال تساهم في إعمار الأرض، وتلعب دورا هاما في تلاقي مجموعات بشرية متنوعة الثقافات، مما يسمح بالتلاقي الثقافي وبناء حضارة إنسانية مشتركة، وهي تشكل تعبيرا عن رغبة الفرد في التغلب على الظروف الصعبة والهروب من الفقر وبدء حياة جديدة قد توفر له الحق في العيش الكريم. واليوم أدى التطور غير المسبوق لوسائل الإعلام والاتصال والمعلوماتية، إلى زيادة عدد الأفراد الراغبين في الانتقال إلى أماكن أخرى.

فالهجرة غير الشرعية هي ظاهرة عالمية تتمثل في الانتقال من مكان إلى آخر بحثاً عن حياة أفضل أو هرباً من وضع معيَّن بشكل غير مشروع أو مخالف لقوانين دول الاستقبال، والهجرة لا تتوقف عند حدود الدولة المصدر، وإنما تمتد كذلك إلى دول العبور والمستقبلة للمهاجرين، لما لها من تأثير على العلاقات الدولية .

ونظرا لتعقد وامتداد ظاهرة الهجرة وتعدد أشكالها واختلاف أساليب تحقيقها فإنها تثير عدة قضايا ومواضيع تستلزم الدراسة والتحليل العلمي والموضوعي. ومن أهمها قضية الهجرة غير الشرعية التي تعتبر من أعقد القضايا نظرا لتداخل أسبابها ومظاهرها وأبعادها وتأثيراتهاعلى مختلف الاطراف، وعلى هذا الأساس اتخذت هذه الظاهرة بعدا جديدا في العلاقات الدولية.

إذ أصبحت من أكثر المسائل تعقيداً في المشهد الأورو– متوسطي، كما أنها تعد المحور الأكثر إرباكا للحسابات السياسية في ضفتي المتوسط، فما من لقاء حكومي أو غير حكومي بين الضفتين إلا وتلقي الهجرة غير الشرعية بظلالها عليه، وفي ذلك مؤشر مباشر على حساسية الموضوع وقوته الرمزية والمادية في صياغة السياسات المستقبلية وبناء العلاقات الثنائية، حيث أضحت اليوم في منظور الدول الغربية تهديدا لمصالحها وخطراكامنا على امنها واستقرارها السياسي والاجتماعي وعاملا مزعزعا لنسق العلاقات الدولية.

وفي هذا الإطار تبرز دراسة الهجرة غير الشرعية، ومدى تأثيرها على العلاقات السياسية والأمنية بين الدول.

أهمية الدراسة:

لقد أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الظواهر التي تؤرق وتشغل صنَّاع القرار في الدول التي تتعرض لموجات الهجرة غير الشرعية لما لها من أثار ونتائج على مجتمعاتهم على مختلف المستويات، وتاتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على تأثير هذه الظاهرة علي العلاقات بين الدول المصدرة للمهاجرين والاستقبال ودول العبور والاعباء التي تتحملها هذه الدول وما يتعرض له المهاجرين من انتهاكات وجرائم كالاتجار بالبشر واستغلال ظروف راغبي الهجرة بنقلهم بطرق غير قانونية، وما يتعرضون له من اعتداءات جسدية أو جنسية أو نفسية، سواءً في دول العبور أو الاستقبال، وبينهما ما يتعرضون له في عرض البحر، وبالتالي عدم شعورهم بالأمن الذي جاءوا للبحث عنه والمفقود في البلد الأم، الا وهو التأمين على حياته من خلال الهجرة والانتقال إلى الدول ذات الاستقرار والعيش بسلام.

وعلى ذلك تكمن اهداف الدراسة في الاتي:

- تسليط الضوء على الاعباء التي تتحملها دول العبور والاستقبال في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- استعراض المخاطر التي تواجه المهاجرين غير الشرعيين سواء في اثناء رحلة الهجرة او وصولهم لمناطق العبور والاستقبال.

- توضيح تأثير الهجرة غير الشرعية علي العلاقات فيما بين الدول .

إشكالية الدراسة:

وتكمن اشكالية الدراسة في السياسات التي تتبعها الدول والقوانين التي سنتها للحد من الهجرة وشددت فيها الاجراءات القانونية والادارية أدت الى تعرض المهاجرين غير الشرعيين وحقوقهم الى الانتهاكات التي كان لها الاثر البالغ عليهم كـ(تعرضهم للاتجار، الاغتصاب، بيع الاعضاء، والابعاد القصري...)، رغم وجود اتفاقيات ومعاهدات ومواثيق واعلانات دولية تنص على ضرورة حماية حقوق المهاجرين ومن ضمنهم الهجرة غير الشرعية، الا ان هذه الاجراءات كان لها الاثر البالغ على العلاقات بين دول حوض المتوسط.

تساؤلات الدراسة:

1- مامدى تأثير الاجراءات المتخذة من الدول للحد من الهجرة غير الشرعية على العلاقات بين دول المتوسط؟
2- ماهي طبيعة المخاطر والتهديدات على الدول من الهجرة غير الشرعية؟
3- مامدى تأثير تلك الظاهرة على العلاقات بين الدول وكيف تتم مواجهتها في إطار العلاقات الدولية؟
4- ماهي الاعباء والتكاليف التي تتكبد دول العبور والاستقبال؟

منهج الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي من خلال وصف تحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال الإحصائيات المتوفرة عن المهاجرين غير الشرعيين خلال الفترة 2015-2019، ومدى تأثيرها على العلاقات بين الدول في حوض المتوسط.

مصطلحات الدراسة:

الهجرة: الهجرة في اللغة هي "الخروج من ارض الى ارض، فكل من فارق بلده من بدوي او حضري او سكن بلد اخر فهو مهاجر" [لسان العرب، م5 ص251].

المهاجر غير الشرعية: هو ذلك الشخص الذي يدخل اراضي دولة اخرى غير دولته بطريقة تخالف النظم والقوانين المعمول بها.

الهجرة غير الشرعية:- هو التسلل عبر الحدود (البرية البحرية) لإقليم دولة من قبل فرد أو مجموعة من غير الطرق المحددة دون التقيد بالضوابط والشروط التي تفرضها كل دولة والإقامة بها بصورة

الدراسات السابقة:

مجد،عبدالمؤمن، (2014)، ظاهرة الهجرة السرية والارهاب وأثرها على العلاقات الاورومغاربية، دفتر السياسة والقانون، العدد 10، الجزائر

تتناول هذه الدراسة الهجرة السرية من خلال دراسة الاسباب والدوافع والنتائج المترتبة على الهجرة غير الشرعية داخلياً وخارجياً، كما تضمنت احصائيات بالمهاجرين، ودراسة الاتفاقيات المتعلقة بحل هذه الظاهرة، وكيف تؤثر على العلاقات الدولية و العلاقات الثنائية بصفة خاصة وعلاقة الهجرة بالإرهاب الدولي واسبابه ودوافعه, وتضمنت عدداً من الاسئلة عملت الدراسة للإجابة على

هذا الإشكال نقيم الفرضيات التالية:

1– الهجرة السرية و الإرهاب نتاج عن إشكاليات و ظروف سياسية و اقتصادية و اجتماعية و دينية.

2– لظاهرة الهجرة السرية والإرهاب انعكاسات سلبية وإيجابية على العلاقات الأورومغاربية في جميع الميادين إق,إج أمنية وسياسية.

3– لظاهرة الهجرة السرية ارتباط بالإرهاب و من أجل التوصل إلى صحة أو عدم صحة هذه الفرضيات واستخدمت المناهج التالية :
المنهج التاريخي – المنهج الإحصائي – دراسة حالة.

وتوصلت الدراسة الى ان هناك علاقة بين الإرهاب و الهجرة السرية و أنهما وجهان لعملة واحدة يهددان الأمن و الاستقرار بالنسبة للشراكة الأورومغاربية كما أن كل منهما دافع و مسبب للوجه الآخر فالإرهاب و عدم الاستقرار يؤدي إلى الهجرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية في المقابل الهجرة غير شرعية تولد التطرف والانحراف و الإجرام إضافة إلى هذا نذكر في هذه الخاتمة بعض عراقيل مكافحة الإرهاب فمن أهم المشكلات التي تعصف بالجهود للوصول إلى إستراتيجية موحدة لمكافحة الظاهرة.

إثارة مشكلة التعريف : حيث أصبحت تبرز داخل كل المجتمعات و المؤتمرات الدولية لتعود

بالأمر إلى نقطة البداية.

1– التعاون المحتشم بين الدول) إن وجد (فيما يتعلق بتعقب الجماعات الإرهابية

2– ممارسة بعض الدول و خاصة الكبرى لأعمال الإرهاب كالاحتجاج السوفيتي لأفغانستان و القصف

3– الأمريكي لليبيا عام 1986 إضافة إلى الاحتجاج الأخير للعراق .

فكرون، الجد، (2017)،واقع الهجرة غير الشرعية، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال، المجلد6، العدد الاول، يونيو.

الهدف من الدراسة هو دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومايعانيه العالم من اثار جرَّأ هذه الظاهرة التي برزت على المسرح الدولي ، وكان الهدف من هذه الدراسة:

– التعرف على اسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية.

– نوصيح الاثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية، على دول المصدر، ودول العبور والدول المستقبلة.

– ابراز دور دول الشمال المتقدم ودول الجنوب المتخلف في المساهمة للحد من الهجرة غير الشرعية، وتابين الاسباب وراء فشل السياسات والاليات الحكومية في القضاء على هذه الظاهرة.

واستخدمت الدراسة المنهجين التاريخي والتحليلي، وتوصلت الى عدة نتائج منها:

– ان الاسباب الحقيقية للهجرة تعود الى تدني مستوى المعيشة والاجور.

– غالبية الحلول التي طرحت غير محلية لكونها تهمل الاسباب والظروف المحيطة بموضوع الهجرة.

بينما كانت التوصيات كالتالي:

– التعاون الجاد من جميع الاطراف المتضررة من هذه الهجرة لوضع الخطط الجديدة مفادها معالجة هذه الظاهرة على الاطراف المعنية بالهجرة واقامة مشاريع تنموية في البلدان المتضررة.

– ايجاد حل قانوني وجذري للاجانب المقيمين في دول العبور بصورة غير شرعية.

محمد، السائح احمد، مصباح عبد السلام علي (2017)، الهجرة غير الشرعية الأفريقية (الأسباب والدوافع _ الآثار والحلول2016/2012)، بحث منشور في مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد، جامعة سرت.

تناول هذا البحث ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومحاولة تحليل أسبابها والنتائج المترتبة عليها، وتأثيرها على العلاقات بين الدول وكذلك أثارها على الإنسان والمجتمع وعلى قواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية، وتوضيح الجهود والآليات المتبعة من قبل الدول والمجتمع الدولي للتصدي لها بالشكل الذي يضمن حقوق الإنسان المهاجر وحمايته.

ولما لظاهرة الهجرة الغير الشرعية من أهمية والمتعلقة بالتنمية والأمن والاندماج ، أثرت في العديد من الدول وعلى رأسها الدول المستقبلة للمهاجرين ، والتي تعتبرها من أهم القضايا التي تحتل صدارة الاهتمامات الوطنية والإقليمية والعالمية، وكذلك لما له من أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية جعلتها تأخذ حيزاً كبيراً من اهتمام رجال السياسة والاقتصاد بمختلف مستوياتها وأبعادها السياسية والدينية والاجتماعية والأمنية ، خصوصاً لما وصلت إليه من ظهور ظواهر سلبية أدت إلى مشكلات مثل الإرهاب والعنف وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة وغيرها ، هذه المشكلات أدت إلى التعاون الدولي لمكافحة هذه الظاهرة ، حيث سعت العديد من الدول إلى إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية لمكافحة وتنظيم هذه الظاهرة ، وكذلك للحد من أضرارها.

– حمود، واثق عبدالكريم، (دت ن)،موقف الاتحاد الاوربي من طاهرة الهجرة غير الشرعية (الافريقية)، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، كلية الصيدلة جامعة تكريت، العراق.

كان موضوع هذا البحث دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وموقف الاتحاد الاوربي ومواقف بعض الدول من هذه الظاهرة ، وتسليط الضوء على اهم السياسيات الامنية والسياسية التي وضعتها اوروبا للحد من هذه الظاهرة، كذلك تناولت ومشروع القرار الاوربي القاضي باستخدام القوة العسكرية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، وتناولت موقف الامم المتحدة من المشروع الاوربي.

وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أبرزها:

أن القوانين الحديثة للهجرة بدول الشمال قائمة على التضييق الصارم في مواجهة الهجرة القانونية حيث تشترط الحصول على تأشيرة دخول وترخيص للاقامة والعمل.

تباين المواقف بين الدول اتجاه الاجراءات المتبعة في مواجهة الهجرة غير الشرعية .

أوضحت الدراسة ان القوانين والسياسات الخاصة بالهجرة في الاتحاد الاوربي غير موحدة، وهي تعتمد بشكل كبير غلى السياسات الوطنية لكل دولة من الدول الاوربية. كما تعمل بعض الدول على حصر الهجرة الوافدة اليها بنظام (الهجرة المنتقاة) يسمح للايدي العاملة المهاجرة المؤهلة بالهجرة فقط.

كما اوصت الدراسة بعدد من التوصيات: أن استخدام القوة العسكرية ليس هو الحل الوحيد بل يجب ان تلجاءالدول الاوربية الى طرق اخرى وخامعالجة جذور المشكلة بتبني استراتيجيات طويلة المدى بارساء قواعد تبني التعاون بين اوروبا وافريقيا. العمل على وضع خطة منهجية تستهدف جميع مراحل الهجرة غير الشرعية.

المهاجرون غير الشرعيين يجب ان يعاملول بانسانية وكرامة، وان حقوقهم يجب ان تحترم بالكامل بموجب القانون الدولي.

التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضع الاعباء التي تقع على الدول او المخاطر التي يتعرض لها المهاجرين غير الشرعيين بشكل عام من موضوعات الدراسات المتعلقة بالهجرة بشكل عام ولم تتناولها بشكل منفصل ومتخصص كما تناولتها الدراسة .

في حين هذه الدراسة ستتناول الموضوع المتعلق بالأعباء والمخاطر وتأثيرها علي العلاقات الدولية واستعراض احصائيات تقديرية خاصة بالهجرة، دون التطرق الى موضوعات اخرى لها علاقة بالهجرة غير الشرعية مثل (اسباب ودوافع الهجرة ... الخ)

المحور الاول: واقع الهجرة غير الشرعية:

تعرض أمن الانسان وحاجاته الاساسية في السنوات الاخيرة الى الكثير من التهديدات والمخاطر التي حالت دون تحقيقها، الامر الذي دفع به الى السعي للتنقل والبحث عن حياة افضل واستقرار في الامن، خارج حدود بلاده، فالهجرة ظاهرة إنسانية اجتماعية عرفتها البشرية منذ أقدم العصور، وهي غريزة في الإنسان تمسك بها من أجل البقاء، وفرضتها ظروف مختلفة إما اقتصادية بسبب عدم التوزيع العادل للثروات في العالم أو بسبب عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي نتيجة الاضطرابات الداخلية مما دفعهم إلى الهجرة بحثا عن الحرية والحياة الآمنة المستقرة.

وقد شهدت الدول المتقدمة تزايداً في أعداد المهاجرين غير الشرعيين حيث يتبع المهاجرون غير الشرعيين وسائل وطرق مخالفة لقوانين الهجرة المتعارف عليها وخاصة المهاجرين الذين يأتون من جنوب وشرق حوض المتوسط عبر دول شمال أفريقيا أو تركيا، الأمر الذي دفع بالدول إلى الوقوف على هذه الظاهرة وما تشكله من أخطار على أمنها واستقرارها و الأعباء المادية التي تترتب على إيواء المهاجرين والبحث في الأخطار التي يتعرضون لها جراء الهجرة غير الشرعية خاصة في السنوات الأخيرة حيث عبر المئات الألاف منهم إلى دول الاتحاد الأوروبي الذي يرى فيهم تهديداً له، وهو الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ جمله من التدابير وتكثيف الجهود للحد من الهجرة سواء كانت جهود أحادية أو مشتركة لإيجاد حل جذري لهذه الظاهرة. (ختو، 2010، 2011، 25)

اذاً الهجرة غير الشرعية هي تلك الظاهرة المعقدة والمتطورة التي تدل على الفعل غير المشروع أو السري الذي يرتكبه الافراد أو الجماعات المهاجرة بعدم احترامهم قواعد القانون الوطني والدولي للهجرة. بحيث لا يلتزم هؤلاء بالشروط القانونية المتعلقة بخروجهم من بلدانهم وكذلك المتعلقة بدخولهم وإقامتهم في تلك الدول التي يقصدونها، سواء كانت هذه الهجرة مباشرة أو هجرة سرية غير مباشرة ويستوي في ذلك أن تكون عن طريق أفراد أو جماعات منظمة كالتي تنشط في الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين عبر الحدود الدولية.(منصوري،2014، 49) وقد تزايدت اعداد المهاجرين في السنوات الاخيرة حتي وصل العدد والذي شكل عبء على دول العبور والاستقبال وفق الجدول التالي:

جدول رقم (1) يوضح اعداد المهاجرين غير الشرعيين.

السنة	اعداد المهاجرون
2019	123920
2018	144282
2017	160788
2016	390456
2015	1.26000

*المصدر: التقرير العالمي الصادر عن الامم المتحدة للعام2019

وبالنظر إلى هذه الأرقام فإنها أرقام تقديرية لإعداد المهاجرين غير الشرعيين الذين وصلوا اوروبا.

هذه الأعداد من المهاجرين غير الشرعيين لم تولَ الاهتمام اللازم لحل هذه المشكلة، فالدولة المصدر (الأم) ترى في هجرتهم جزء من حمل قد أُزيح عن كاهلها من خلال هجرتهم وسعيهم لحياة أفضل، وكذلك في حال وصلوا إلى هدفهم فإن ذلك سيعود على الدول (الأم) بالعائد المادي من خلال الأموال التي يتم تحويلها من طرف المهاجرين غير الشرعيين وإن كانت مبالغ ليس بالكبيرة لكنها تعتبر دعماً لاقتصادها أما في دولة العبور فإنها ترى فيهم حمل ثقيل لتواجدهم في أراضيها لما يشكله ذلك من أعباء أمنية واقتصادية وإنسانية يتطلب العمل عليها، كما أنهم من جهة أخرى يشكلون أيدي عاملة رخيصة يمكن أن تؤدي مختلف الأعمال،(ختو، 2010، 2011، 22)، وينظر إلى هؤلاء المهاجرين كقنبلة موقوته يمكن أن تنفجر في وقت للاختلاف الكامل بين المهاجرين ومواطني الدول المستقبلة.

اما بالنسبة لأعداد الوفيات بين المهاجرين غير الشرعيين فهي كذلك تقديرية فلا يوجد رقم يمكن القول بأنه هو الرقم الحقيقي لضحايا الإبحار، حيث تواجد الجثث ملقاه على الشواطئ وأخرى في عرض البحر ولا توجد آلية لتوثيق أعداد الضحايا فالعدد قد يكون أكبر مما موثق ومعلن عنه في تقارير المنظمات سواء محلية أو إقليمية أو دولية بشقيها الحكومي وغير الحكومي.

الجدول رقم (2) يوضح اعداد الوفيات

السنة	اعداد المهاجرون/ وفيات
/2019	3170
2018	2299
2017	3139

2016	5141
2015	4041

- ليبيا اوبزرفر .

وقد بلغ عدد المهاجرين الذين يقيمون في الاتحاد الاوربي (618780) في العام 2017 بينما كان العدد (493785)عام 2016، وقد وصل العدد في عام 2015الى (983860) مهاجر، حيث طلب الاتحاد الاوربي من (516115) مهاجر مغادرة اراضي الاتحاد الاوربي. (تعرف على اخر احصائيات المهاجرين في اوروبا، ايرونيوز، 9/7/ 2018).

جدول يوضح الوفيات بين المهاجرين غير الشرعيين في اوروبا:

جدول (3) الوفيات في أوربا

2019	123
2018	116
2017	97
2016	60
2015	135

المصدر: ايرونيوز، Euronews 9/7/ 2018 تعرف على آخر احصائيات المهاجرين في أوروبا

المحور الثاني: الاعباء والمخاطر للهجرة غير الشرعية:

لقد سببت الهجرة غير الشرعية توتراً في العلاقات ما بين دول العبور ودول الاستقبال حيث عبر الملايين من المهاجرين البحر من دول شمال افريقيا إلى جنوب أوروبا ومن تركيا الى اليونان ثم الى بقية دول الاتحاد الاوربي، وهذه الاعداد الكبيرة من المهاجرين شكلت عبء كبير سواء لدول العبور أو الدول المستقبلة علي مختلف الاصعدة الأمنية، الاقتصادية، الإنسانية.(فكرون، الجد، 2017، ص138)

فكما ذكرنا لا توجد سيطرة على حدود دول العبور حيث يجتاز المهاجرون الصحراء على دول الساحل دونما قيد ويتم إيوائهم في أماكن مخصصة لهم من قبل المجموعات التي تقوم بتهريبهم بدون أوراق ثبوتية ولا تعرف جنسياتهم أو انتمائهم وهو ما شكل هاجس أمني لدى تلك الدول أدى إلى توتر العلاقات فيما بينها وتسعى الدول المستقبلة توطين هؤلاء المهاجرين في دول العبور سواء بمنعهم من مغادرة تلك الأراضي بالإعتراض البحر واجبار القوارب التي تحملهم إلى العودة أو الإرجاع القسري من خلال رحلات جوية

منتظمة خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين وهو أمر ترفضه دول العبور.(بوقلي، 2016/2015، ص33)، فهي تعتبر ذلك توطين للمشكلة لديها دون البحث عن حل جذري لها وهناك مهاجرين قد يبقون عالقين على الحدود لرفض الدول استقبالهم أو العبور من خلالها دونما تأشيرة إقامة أو عبور وبالتالي يتسبب كل ذلك في توتر في العلاقة ما بينها سوف نتناول في هذا المحور الأعباء التي تواجه دول العبور والاستقبال، ومن ثم المخاطر التي تواجه المهاجرين، من خلال الاتي:

اولاً: العبء الأمني :

تعد الهجرة غير القانونية من أبرز التحديات التي تواجه الدول ، ويرجع السبب في ذلك إلى نظرة تلك الدول على انها تمس أمنها واستقرارها، فعدد المهاجرين الكبير وتعدد جنسياتهم وعدم حملهم اوراق ثبوتية ودخلوهم بطرق غير قانونية دفع تلك الدول إلى التفكير بأن هؤلاء المهاجرين أو جزء منهم قد يحملون ايديولوجيات متطرفة أو متشددة تهدد أمن الدول وتتمثل أبرز تلك التهديدات في الآتي:

1- تهديد الأمن العام متمثلاً في ظاهرة العنف (الارهاب).

2- بعض المهاجرين الغير الشرعيين قد ينتمون إلى جماعات أو تنظيمات متطرفة أو متشددة يسعون إلى القيام بأعمال لزعزعة الأمن داخل تلك الدول.

3- تزايد جريمة الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر في دول (العبور، الاستقبال) من خلال عصابات أو منظمات تستغل أوضاع المهاجرين (شعبان، 11).

وهناك بعض المنظمات المتطرفة تقوم بتهريب أفرادها من بين المهاجرين الغير الشرعيين ، فالتنظيمات ذات الفكر المتطرف مثل تنظيم (القاعدة في المغرب العربي) من التنظيمات العابرة للحدود الامر الذي جعل هذه الدول تنظر إلى منطقة شمال أفريقيا على أنها ساحة مفتوحة لنشاط هذه التنظيمات مما يشكل تهديداً أمنياً لها وذلك لغياب الاستقرار السياسي والامني فيها باعتبارها مناطق عبور. (بوقلي، 2016/2015، 33)

وترتبط الهجرة بالإرهاب والذي يشكل التهديد المباشر لأمن الدول ومجتمعاتها، سواء كان ذلك بتنفيذ العمليات الإرهابية، أو نشر الفكر المتشدد أو من خلال تزايد أعمال العنف والكراهية ضد المهاجرين،

إذ يرى فيهم مواطني تلك الدول تهديداً لهم على الهوية أو على مصالحهم أو على القيم الاجتماعية لتلك المجتمعات. (نور، المبارك، 2008، 81)

ثانياً: العبء الاقتصادي:

يعد العبء الاقتصادي من اهم التحديات التي تواجه الدول (العبور والاستقبال) حيث التكاليف المالية الباهظة التي تُرهق كاهل تلك الدول سواء من حيث ما تقوم بصرفها من أموال لتوفير أقل المتطلبات للمهاجر غير الشرعي، كالدوريات البحرية وسفن الإنقاذ واماكن الايواء والاكل والرعاية الصحية وغيرها من المتطلبات، حيث تكبد مثل هذه العمليات تلك الدول أموال باهظة، يضاف إلى

ذلك أن المهاجرين هم من أيادي عاملة غير مؤهلة ولا يحملون مؤهلات أو مهن ويعتبرون من أيادي العاملة الرخيصة وهو ما يشكل تهديداً لمواطني تلك الدول فهم يعملون في مختلف المهن ذات الاجور الزهيدة في دولة العبور وبأجور متدنية ، كما انها تؤثر على الدول المستقبلة من خلال ان هؤلاء المهاجرين كما اسفلنا انهم من العمالة غير المؤهلة والتي تحتاج الي مساعدات مالية تصرف لهم وتوفير فرص عمل لعدد منهم، وكذلك زيادة النفقات لملاحقة المهاجرين واحتجازهم وغيرها من الاجراءات الأمنية ذات التكلفة المالية المرتفعة، ومن الاجراءات التي اتخذها الاتحاد الاوروبي ضد الهجرة غير الشرعية هي عملية (صوفيا) التي أطلقها الاتحاد الأوروبي في منتصف 2015م التي تطلبت من الاتحاد الاوروبي حشد كافة الإمكانيات البشرية والمادية لمواجهة الهجرة غير الشرعية والتي قدرت تكاليفها بحوالي (82) مليون يورو(محمود، 376).

وايضا ما تقوم به الوكالة الاوروبية لإدارة الحدود (فورنتكس) (FORNTEX) والتي يقع مقرها في (فيرسوفي) بولونيا من عمليات انقاد للمهاجرين غير الشرعيين كانت تكاليفها باهظة بالنسبة للاتحاد الاوروبي،.(بتقة، 83-84 /2014).

في حين اسبانيا قامت ببناء جدار حدودي يصل ارتفاعه الى (6) امتار مجهزة برادارات للمسافات البعيدة وكاميرات حرارية و أجهزة رؤية ليلية و بالأشعة تحت الحمراء وإطلاق قمر صناعي لمراقبة الهجرة غير الشرعية تكلفته (3،5 مليون) يورو لمساعدة الدوريات على ضبط المهاجرين الذين يغادورون المغرب. (حمود ،ص366).

ويتمثل العبء الاقتصادي الذي يقع على عاتق الاتحاد الاوربي هو الميزانية الكبيرة التي رصدها لمواجهة الهجرة غير الشرعية واالاجيئين التي اقرها قدرت بنحو 7 مليارات يورو بين عامي 2014-2020 ادرجت في بند "اللجوء والهجرة والدمج" والبند الاخر هو بند " الامن الداخلي"، وقد بلغت الاموال المخصصة "للجوء والهجرة والدمج" بنحو 3.1 مليار يورو، بهدف دعم جهود الاتحاد الاوربي لمواجهة الهجرة، اما الاموال المخصصة للامن الداخلي بلغت 3.9 مليار يورو.(مرعب، 2016، ص 3، 4)

واما في ليبيا التي تعد الطريق الرئيسي للهجرة فإذا ما نظرنا الى العبء الاقتصادي الذي يترتب عليها فأنه يكمن اولاً في توفير مراكز الايواء ومتطلباتها والتي تقدر بنحو (22) مركز ايواء منتشر في عدد من المدن الليبية تأوي الاف المهاجرين والتي تتطلب توفير الخدمات الصحية والغذائية قبل ترحيلهم وكذلك مصاريف نقلهم والعودة بهم الي ديارهم والتي تكبد الاقتصاد الليبي اموال طائلة ،ويقدر عدد المهاجرين غير القانونيين المتواجدين في ليبيا بأكثر من (600) ألف مهاجر (عويدات، بن نايل وأخرون،2017/ 2018، ص58).

ثالثاً: العبء الانساني:

تواجه الدول المضيفة (العبور– الاستقبال) للمهاجرين عبء اخر يضاف الى العبء الامني والاقتصادي يتمثل في العبء الانساني، ويأتي على رأس تلك الاعباء انقاذ واغاثة المهاجرين غير الشرعيين نتيجة ما يواجههم في عرض البحر المتوسط، وبحسب تقرير للأمم المتحدة صدر في (2018/07/9) أن هنالك فرق انقاذ تتلكأ في انتشال المهاجرين في عرض البحر المتوسط وتتركهم يواجهون مصيرهم حيث يتعرض المهاجرون للغرق في البحر.

وعليه نستنتج انه يتحتم على هذه الدول توفير أماكن الايواء الخاصة بالمهاجرين الذين يصلون الى اراضيها عن طريق قوارب الهجرة او فرق الانقاذ، وهذه المراكز يتطلب تجهيزها بما يتلاءم وحياة الانسان وتوفير الخدمات اللازمة، غير ان الاجراءات التي تتخذها الدول لا تلبي احتياجات المهاجرين وتؤدي الى انتهاكات لمبادئ العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، الأمر الذي يؤدي إلى جملة من الآثار على المهاجرين غير القانونيين لان تلك الخدمات التي يتطلب توفيرها ترتبط بالمنظور الامني والاقتصادي للدول المضيفة، كما يتعين على الدول المضيفة أو العبور خلق التوازن بين الخصوصية الثقافية والدينية واللغوية والعرقية للمهاجرين والعمل على ادماجهم في المجتمع دون المساس بخصوصياتهم من أجل بناء مجتمع تعددي متجانس.

المحور الثالث: الهجرة غير الشرعية ومخاطر الابحار

يهاجر الناس بحثاً عن حياة أفضل لأنفسهم ولأسرهم ويمكن أن تكون الهجرة طوعية أو قسرية، وتعود الهجرة غير الشرعية عادة إلى مجموعة من الأسباب (الهروب من النزاعات والاضطرابات السياسية، أو من العنف أو الكوارث، الفقر، وتدني مستوى المعيشة).

وتعد هجرة الافارقة من بلدانهم الى خارج القارة الافريقية هي الاكبر عبر الصحراء الى دول الشمال الافريقي خاصة ليبيا وتونس والمغرب للوصول الى شاطئ المتوسط الجنوبي فرنسا وايطاليا واسبانيا ومن ثم الى دول الاتحاد الاوربي، وتحتل ليبيا موقع الصدارة كدولة عبور في السنوات الاخيرة وذلك عائد لعدم الاستقرار وضعف البيئة الأمنية في ليبيا ادي ذلك إلى تزايد أعداد المهاجرين الذين يتم تهريبهم أو الاتجار بهم عبر ليبيا إلى أوروبا من خلال المهربين وتجار البشر والذين احكموا السيطرة على تنقل المهاجرين عبر البلاد في ظل غياب الدولة.(تقرير الهجرة الدولية لعام IOM،2015) ومن بين تلك المخاطر:

1–الغرق في البحر: يتعرض المهاجرون الى الكثير من المخاطر بدءاً من نقطة الانطلاق في البلد الام مروراً بدول العبور الى دول الاستقبال للكثير من المخاطر التي قد تؤدي بحياتهم او تهددها بشكل او باخر، فعند وصول المهاجر غير الشرعي الى ارض العبور يتم توطينهم في اماكن غير لائقة وكذلك استغلالهم طيلة فترة وجودهم لدى مهربي البشر، وعندما يحين وقت مغادرتهم يتم وضع اعداد كبيرة من المهاجرين من رجال ونساء واطفال على متن قوارب غير مؤهلة للابحار في اعالي البحار مع القليل من الزاد والماء والوقود في وسط البحر مما يؤدي في كثير من الاحيان الى انقلاب القارب لسؤ الاحوال الجوية وغرق المهاجرين الذين على متنه قبل وصول فرق الانقاذ، حيث يقدر عدد المهاجرين الذين لقوا حفتهم حسب التقارير في بدية عام 2019 لقي (3170) مهاجر حتفهم غرقاً. بينما في عام 2018 لقي (2299) نفس المصير، واما عام 2017 كان العدد(3139) ما بين غريق ومفقود، وعام 2016 وصل العدد الى حوالي (5141) مهاجر غير قانوني وعام 2015 الى حوالي (4041) مهاجر غير قانوني، في حين يقدر عدد المهاجرين الذين قصدوا اوروبا اكثر من مليون مهاجر في عام 2015. (فايد، سياسات النمسا الجديدة لمواجهة الهجرة غير الشرعية 2020/2/3)

2- الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين: الإتجار بالبشر يعني تجنيدهم أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو باستعمالها أو بغير ذلك من اشكال القسر أو الاختطاف او الاحتيال أو الخداع او إساءة استعمال السلطة أو إساءة استغلال حال الاستضعاف، أو إعطاء او تلقي مبالغ مالية او مزايا لنيل موافقة شخص للسيطرة على شخص آخر، بغرض

الاستغلال ويشمل الاستغلال الحد الادنى " استغلال دعارة الغير أو سائر الاستغلال الجنسي أو السخرة او الخدمة قسراً او الاسترقاق او الممارسات الشبيهة بالرق او الاستعباد او بيع الاعضاء، سواء كان ذلك في الدولة الام، أو دولة العبور او المستقبلة، أما التهريب فهو تدبير دخول غير مشروع لشخص ما الى دولة ليس ذلك الشخص من رعاياها أو المقيمين فيها، وذلك بقصد الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية او منفعة مادية آخرى، أي الدخول عبر الحدود الدولية دون التقيَّد بالشروط اللازمة للدخول الى الدولة المستقبلة. (منصوري، 2014، 22)

وقد تعرض الكثير من المهاجرين غير الشرعيين الى الاستغلال الجسدي وتجارة الاعضاء واضطهادهم في دول العبور او المستقبلة وذلك من خلال استغلال ظروفهم الاقتصادية وحاجتهم الى المال لتحسين اوضاعهم المعيشية، الا ان الاتجار بالبشر وتهريبهم لازال تجارة رائجة تدر على من يديرونها الاموال الطائلة تقدر بمليارات الدولارات في مختلف دول العالم, رغم ان المواثيق الدولية تحرص على كفالة واحترام حقوق الانسان الاساسية كـ(حق الفرد في الحياة، الحرية والسلامة الجسدية، الكرامة الانسانية) كمجموعة غير مجزأة من الحقوق الطبيعية التي يجب احترامها وضمانها في كل الظروف، ولا يجوز اخضاع احد للعبودية، ولا يجوز توقيف او اعتقال احد تعسفاً.(البحيري، 2001، 140) .

وحسب (تقرير بعثة الدعم في ليبيا الصادر في ديسمبر 2016) فان العدد الإجمالي للمهاجرين في ليبيا غير معروف، مع ذلك تشير التقديرات إلى أن أغلبيتهم غير نظاميين، وأنهم قدموا على وجه الخصوص من مصر ودول جنوب الصحراء، وقد رصدت مصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة عدد 276.957 مهاجراً في شهر أغسطس 2016. ويشمل هذا الرقم المهاجرين فضلاً عن اللاجئين وطالبي اللجوء المحتملين. وسجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ما يقرب من 38.000 لاجئ وطالب لجوء، نصفهم من سوريا. وتقدر المفوضية العدد الإجمالي للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الموجودين حالياً في ليبيا هو أكبر بكثير من هذه الأرقام المعلنة.(تقرير بعثة الدعم في ليبيا ديسمبر 2016)

3- الاعتراض البحري والاحتجاز الاداري للمهاجرين غير الشرعيين:

من الاجراءات التي يواجه المهاجر غير الشرعي الاعتراض البحري والاحتجاز وذلك راجع الى القيود الناجمة عن ضرورة حماية مصالح الجماعة الدولية والتي تهدف بالاساس الى محاربة النشاطات غير المشروعة كالهجرة غير الشرعية، وكذلك نابع من حماية المصالح الضرورية للدول الساحلية. (منصوري، 2014، 105).

وعلى الرغم من ان القواعد الدولية المنظمة للملاحة في المياه الدولية لا تعطي الحق في اعمال السيادة عليها لدولة ما ولا تخضع للقوانين الوطنية، الا ان هناك دول اعتمدت على عقد الاتفاقيات الثنائية لمحاربة الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر، ومن الامثلة

على ذلك الاتفاقية الموقعة بين ليبيا وايطاليا بين عامي2007 / 2009 التي تضمنت اعتراض المهاجرين في المياه الدولية وإعادتهم إلى ليبيا ما يعرف باسم " حالات الإعادة".(نوادري، 2016/2015، 63)

وتعد اماكن الاحتجاز الاداري بمثابة نقطة عودة المهاجر غير الشرعي الي دولته، فبعد احتجاز المهاجرين غير الشرعيين يتم اقتيادهم الي مراكز الاحتجاز استعداداً لترحليهم او طردهم، فالدول تلجاء الى هذا الاجراء (الاحتجاز أو الاعتقال) تمهيداً للترحيل في اطار الوقاية من الدخول غير القانوني وتهديد النظام العام داخل الدولة ومن امثلة مراكز الاحتجاز مركز(لامبيدوزا). (منصوري، 2014، 107)

فالمهاجرين يعانون من ظروف احتجاز سيئة وغير مقبولة سواء ذلك في دولة العبور حيث المراكز غير المؤهلة وغياب الرعاية الصحية وعدم وجود التغذية المناسبة، أو كان ذلك في الدولة المستقبلة التي يصلون اليها وهم في ظروف سيئة وبالتالي يعانون من الاهمال سواء في صحتهم البدنية او العقلية من خلال الحجز الاداري في ظروف لا تلبي الحد الادنى للمعايير المطلوبة ولاترقى الى المعاملة الانسانية اللائقة بالمهاجر كانسان، وخاصة وان الهجرة غير الشرعية في السنوات الاخيرة تشكل النساء والاطفال نسبة كبيرة ، فهناك مهاجرات حوامل لا يتلقين الرعاية الطبية والصحية اللازمة ، كما قد يقع الاطفال تحت واقع الصدمة ويصعب عليه فهم سبب احتجازه وبالتالي تزيد المعاناة لديه.(منصوري، 2014، 111)

وقد نصت المادة (13/ ف3) في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ينص على عدم تقييد الحقوق التي وردت فيه، غير ان القيود التي تنص عليها القوانين الوطنية هي بقصد حماية الامن الوطني والنظام و الصحة العامة وحقوق الاخرين وحرياتهم. (العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية،13/ ف3)

4-الارجاع القسري الى الدولة الام:

يتعرض المهاجرون غير الشرعيين للترحيل او الابعاد القسري رغم أن المواثيق تمنع ذلك لأسباب انسانية ومن بينها حق التنقل والاقامة , في حين إن القوانين الوطنية تمنع تواجد أي شخص على اراضيها دخل بطرق غير قانونية أو دون تسوية أوضاعه ولا توجد لديه إقامة قانونية.

لذلك يتعرض المهاجرون للترحيل الى البلد الاصلي أو دول العبور، فالذين يتم ضبطهم قبل دخولهم للدولة المضيفة يتم ارجاعهم الى بلد العبور حيث يتم إيوائهم في مراكز المهاجرين والعودة بهم الي بلدانهم (نوادري، 65)، وينقسم المهاجرين الذين يدخلون اراضي الدولة المضيفة أو العبور ويتم ضبطهم الي صنفان:

الاول: يمتلك اوراق ثبوتية ومعروف جنسيته فيتم الابعاد والترحيل الى الدولة الاصل عبر رحلات منتظمة تنقلهم الى بلدانهم رغم التكاليف الباهظة للترحيل الا أن هذه الدول لا تمتلك خياراً اخر.

الثاني : لا يملك اوراق ثبوتية لجنسيته وهؤلاء يتم ابعادهم الى الحدود وعادة ما يتركون في العراء او في الصحراء كدول العبور في شمال افريقيا (ليبيا – المغرب – الجزائر – تونس) وإجبارهم على السير على الاقدام وفي ظروف قاسية لا إنسانية. (شميتس، فلوريان، كاليتسي، أليكسيا، كاراكس بورسو، ترجمة: إيمان ملوك، 2019)

5-التعصب والتمييز العنصري:

يواجه المهاجرون غير الشرعيين موجات من التمييز والتعصب من قبل حركات واحزاب متشددة في الاتحاد الاوربي، حيث لقي عدد من المهاجرين حتفهم وجرح اخرون نتيجة هجمات قام بها متشددون عنصريون وتمارس الاحزاب المتطرفة تاثيرها على الحكومات والافراد واكتسبت تأييد الناخبين في بلدانها كالسويد وايطاليا والمانيا والنمسا"، فالتعصب العنصري وجرائم الكراهية اجتاحت الكثير من دول الاتحاد الاوربي الوجهة التي يقصدها المهاجرون وظل هذا التمييز قائماً على اساس النوع الاجتماعي والجنس. (الاتحاد الاوربي احداث 2018، التقرير العالمي 2019)

المحور الرابع: الهجرة الغير الشرعية وتأثيرها علي العلاقات الدولية

لقد اقر الإعلان العلمي لحقوق الإنسان بحق الإنسان في التنقل وحرية السفر والإقامة والذي نص عليه في المادة (13) منه علي (يحق لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة) فالهجرة المنظمة لها أثار ايجابية علي المجتمعات المهاجر منها والمجتمعات المهاجر إليها ، وبإمكان الهجرة نقل واثراء الثقافات والمهارات بين الدول ، ولكن في الوقت نفسه يؤدي إلي فقدان خامات وموارد بشرية في البلدان المصدرة للمهاجر، وقد حدث وتسببت في خلافات وتوترات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية فيما بين الدول التي يقوم المهاجر بالذهاب إليها او العبور، فقضايا الهجرة الغير الشرعية أصبحت مصدر قلق لمتخذي القرار في الدول المصدرة والمستوردة علي حدا سواء ، لما له من انعكاسات علي العلاقات الدولية سواء كانت ايجابية أو سلبية، فقد تفرض في بعض الدول قيودا في التعامل في حال تعرض تلك الدول وخاصة المصدرة للهجرة لازمات سياسية ، مما يدفع بتلك الدول المستقبلة للمهاجرين إلي فرض قيود أمنية مشددة وخطوات علي مستوي علاقاتها الدولية بغية المحافظة علي أمنها والحد من مخاطر تلك الظاهرة علي سيادتها واستقلالها، وقد تصل الإجراءات إلي قفل وإغلاق حدودها الدولية، والتعدي علي الحقوق المكفولة للإنسان وفق القانون الدولي، وقد تصل بأن تقوم بإصدار قوانين داخلية خاصة بها لمعالجة ظاهرة الهجرة مخالفة لقواعد القانون الدولي، وبالتالي فان تأثير ظاهرة الغير الشرعية يتأتي من تعامل بعض الدول علي نحو قد يخالف بعض قواعد القانون الدولي، ويؤدي كذلك إلي سوء العلاقات بينها وبين الدول الأخرى، وهذا ما يعكسه تأثير تلك الظاهرة علي العلاقات الدولية بحيث تمثل عائقا وعبئا أمنيا واقتصاديا بين تلك الدول، ومثال ذلك ماتقوم به تركيا استغلال المهاجرين لتحقيق منافع من الاتحاد الأوروبي، حيث تستخدم المهاجرين غير الشرعيين كورقة ضغط على الاتحاد الأوربي للحصول على المساعدات لتغطية تكاليف إيواء المهاجرين وتفعيل مفاوضات الانضمام الاتحاد الأوربي والحصول على الدعم للحلف السوري ويشكل المهاجرون من سوريا والعراق وأفغانستان وباكستان غالبية المهاجرين من تركيا إلى اليونان ومن ثم إلى باقي دول الإتحاد الأوروبي(شميتس، فلوريان، كاليتسي، أليكسيا، كاراكس بورسو، 2019)

فالضغوط التي تمارسها تركيا أدت إلى توتر في العلاقات مع الاتحاد الاوروبي الذي بدوره اتخذ جملة من التدابير اتجاه تركيا للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين من بينها مد سياج على الحدود اليونانية التركية بطول (40 كم) للحد من المهاجرين ، واتهم الاتحاد الأوروبي تركيا باستعمال ورقة المهاجرين لأغراض سياسية ، ويقدر حالياً أعداد المهاجرين في تركيا بحوالي 3,7 مليون مهاجر غير شرعي (تقرير BBC، 2020)

أما من الناحية الايجابية فقد تدفع تلك الظاهرة إلي تعاون تلك الدول الي عقد اتفاقيات ثنائية لمعالجة أسباب وأثار تلك الظاهرة ولعل ما تعقده دول شمال أفريقيا من اتفاقيات ثنائية وجماعية مع دول الشمال وخاصة دول الاتحاد الأوروبي من اجل القضاء علي الأسباب والدوافع التي تدفع نحو تطورها وازديادها ، والتنسيق بين الدول المتضررة بشأن القضاء علي تلك الظاهرة ، من خلال الدفع بعمليات التنمية في الدول المصدرة ، كأحد الوسائل لمعالجة والقضاء علي هذه الظاهرة .(السائح، 2017)

الخاتمة:

تأسيسا لما سبق فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة شائكة التعقيد من حيث المسببات والآثار التي تنتج عنها حيث تكون أثارها بشكل تتابعي وتراكمي معقد على مختلف الأطراف حيث أصبحت اليوم تتم عبر قوارب الموت والتي لم تعد يبحر عليها الرجال فقط بل أصبح يبحر على ظهرها المتهالك القصر والكهول والنساء، فالكل يرغب في الإبحار إلى عالم مجهول وهذه أقصى درجات التعبير عن اليأس وفقدان الأمل وفي أغلب لحظات الرحلة تستوي عندهم الحياة والموت لقد أصبحت الهجرة غير الشرعية من أهم الظواهر التي تشغل بال المجتمع الدولي بشكل متنام على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وفي هذا المسار تبذل الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين جهودًا مضنية للتنسيق والتعاون الأمني ومراقبة الحدود. ولكن رغم ذلك فإن الظاهرة أصبحت تتسع عبر المكان والزمان لتبقى هذه الإجراءات محدودة وغير كافية للحد من الهجرة غير الشرعية.

إن المجتمع الدولي مدعو للقضاء علي ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي تتمثل في فشل الإنسان المعاصر في إدارة أزماته خاصة فيما يتعلق بالكرامة والحقوق الأساسية ،وإن حل ظاهرة الهجرة الغير الشرعية لا يكون باتخاذ الاجراءات الامنية الصارمة او محاولة قمع كل محاولات التسلل بل تكون بمراجعة شاملة لكل السياسات الخاصة ، والتي تمر عبر عدة مراحل منها إعادة النظر في واقع العلاقة بين الدول بخلفية مغايرة تنفتح عموديا وافقياً علي ثقافة حقوق الانسان ،وكذلك في العلاقة بين دول العالم المتقدم مع دول العالم النامية بالقدر الذي يحد من سيطرة الدول المتقدمة علي مدخرات الدول النامية وايضاً علي قراره السياسي مع ما يقتضيه ذلك من تحميل دول العالم الاول مسؤولية المشاركة في تنمية دول العالم النامية ، وتقوم هذه الدول ايضاً جملة من الاصلاحات الجوهرية فيما يتعلق بالحريات العامة والفردية وبرامج تنموية تستثمر فيها المدخرات الطبيعية الوطنية والثروة البشرية والتصدي لهذه الظاهرة، واعتماد موقف مسؤول وعدم التهرب من الواقع، وايجاد التدابير الضرورية ، والعمل على فهم أسباب الظاهرة قصد محاصرتها للحفاظ على الروابط الاستراتيجية لخلق ظروف مواتية لتحريك النشاط الاقتصادي والاجتماعي ومضاعفة الجهود لتحقيق التنمية المستدامة والمنسجمة مع مصالح الجميع، والتعاون الفعال والدعم المتواصل من دول الشمال لبلدان الجنوب في إطار من الشراكة الاستراتيجية القادرة على رفع التحديات التي تطرحها الهجرة غير الشرعية في مختلف جوانبها وأبعادها وانعكاساتها ولا يتأتى هذا إلا باستعداد وإرادة جادة لتمويل أو

الإسهام في إنشاء مشاريع تنموية على أساس تحقيق الأمن والاستقرار لا على أساس منطق الربح والخسارة في الاستثمار، فالأمن والاستقرار يعتبر من أكبر عوائد النمو والتنمية على ضفتي البحر المتوسط ورغم صحة المقولة للعالم الديمغرافي ألفريد صوفي التي تقول (إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات).

هذا وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1. ان الاجراءات التي تقوم بها الدول للحد من الهجرة غير الشرعية تؤدي إلى الاضرار بالمهاجرين وحقوقهم وسلامتهم في عرض البحر مما يؤدي إلى هلاك الكثير منهم .

2. الإجراءات التي تتخذها الدول تؤدي إلى زيادة العنف والعنصرية داخل مجتمعاتها وبالتالي تعود بالضرر على المهاجرين وكذلك على تلك المجتمعات لما تشهده من عنف.

3. عدم وجود آليات موحدة أو متفق عليها أو تنسيق بين الدول والمنظمات للحد من الهجرة وعدم تبني استراتيجيات بعيدة المدى .

4. الشروط المشددة على الهجرة أدت إلى اتخاذ اسلوب ظاهرة الهجرة غير الشرعية وظهور اساليب وطرق جديدة للتهريب كانت نتائجها كارثية على المهاجرين والتي أدت إلى موت أعداد كثيرة .

التوصيات :

1- تفعيل دور الإعلام لكونه الأداة المحركة للمشاعر والروح والقيم الوطنية، مما يتطلب منه تناول هذه القضية بصورة ايجابية وإبراز خطورتها وتوعية الشباب من مغبة الوقوع في مصيدة الهجرة غير الشرعية، وذلك بفتح النقاش أمام المختصين قصد تحليل أسباب هذه الظاهرة للوصول إلى حلول للتقليل من آثار هذه الظاهرة سواء على الفرد المهاجر وأسرته وصولا إلى المجتمع.

2- تقوية الاتصال الحوار والشراكة والتفاهم ما بين كل القوى الفاعلة وطنيا ودوليا وبين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني للتوصل إلى إيجاد حلول ناجحة لملف الهجرة غير الشرعية في إطار يحترم كرامة الإنسان وعلى حقوقه المشروعة.

3- وضع خطة اجتماعية واقتصادية للقيام بإصلاحات عميقة في الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، وتنفيذ تنمية مستدامة.

4- إيجاد إرادة سياسية لفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية على أنها أزمة اجتماعية واقتصادية وإنسانية، والعمل على صياغة حلول بعيدة المدى لها، وارساء معالم التعاون والتشاور.

5- تشديد العقوبات على المهربين و ايجاد محاكم خاصة بهم و وضع القوانين الرادعة لهم .

6- التنسيق الدائم بين الدول سواء كانت المصدرة او الاستقبال والعبور حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

المراجع :

المعاجم:

1-لسان العرب، م5 ص251، بيروت

الدوريات:

1-واثق عبدالكريم حمود، موقف الاتحاد الاوروبي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية (الافريقية)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية د.ت.ن، العراق.

2- شعبان، حمدي، (دت ن) الهجرة غير المشروعة: الضرورة والحاجة، مركز الاعلام الامني، اكاديمية الشرطة، مصر.

3-نور، عثمان الحسن، المبارك، ياسر عوض، (2008)، الهجرة غير المشروعة والجريمة، مجلة نايف الامنية، مركز البحوث والدراسات، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 433، الرياض، السعودية.

4-البحيري، يوسف،(2001)، القانون الدولي العام: المبادئ العامة والتعامل الدولي والمفارقات، المطبعة والوراقة الوطنية، المغرب.

5-محمد ، السائح احمد ، مصباح، عبدالسلام علي، (2017)،الهجرة غير الشرعية الأفريقية (الأسباب والدوافع_الآثار والحلول2012/2016)، مجلة الدراسات الاقتصادية كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا، المجلد الاول، مارس، 2018.

الرسائل العلمية:

1-بتقة، خديجة، (2013، 2014)، السياسة الأمنية الاوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غيرِ منشورة، جامعة محمد خضير، الجزائر.

2-بوقلي، نبيلة، (2015، 2016) الادارة الاورومتوسطية للهجرة غير الشرعية في المتوسط، رسالة ماجستير غيرِ منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

3-رابح طيبي، (2009)، الهجرة غير الشرعية في الجزائر، بحث ماجستير في علوم الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر.

4-عويدات، مروة، بن نائل، مبروكة، مفتاح، سارة، أبوريمة، ياسمين، (2017/ 2018)، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وسبل مكافحتها: ليبيا نموذجاً، بحث غير منشور، كلية القانون، جامعة سبها، ليبيا.

5-مروة عبدالرحيم وأخرون، (2012) ظاهرة الهجرة غير شرعية وسبل مكافحتها (ليبيا كنموذج)، بحث غير منشور، كلية القانون، جامعة سبها.

6-منصوري، رؤوف، (2013 / 2014)، الهجرة السرية من منظور الامن الانساني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2، الجزائر.

7-نوادري، أسامة، (2015/2016)، السياسة الاوربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر.

التقارير:

1-التقرير العالمي للامم المتحدة للعام2019

2- تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، IOM

مواقع الكترونية :

1-التقرير العالمي 2019 الاتحاد الاوربي احداث 2018

https://www.hrw.org/ar/world-report/2019/country-chapters/325423

2- فايد، بسمة، سياسات النمسا الجديدة لمواجهة الهجرة غير الشرعية، المركز الاوروبي لدراسات مكافحة **الارهاب** والاستخبارات www.europabct.com3/2/2020 أخر زيارة 2020/10/25

الهجرة إلى أوروبا في 2019 ... أرقام وحقائق www.dw.com/ar5/8/2019 أخر زيارة 2020/10/25

التقرير العالمي 2019 الاتحاد الاوربي احداث 2018 ، أخر زيارة 2020/11/1

https://www.infomigrants.net/ar/post

المنظمة الدولية للهجرة: إعادة نحو 1000 مهاجر إلى ليبيا منذ بداية العام 2019

www.bbc.com أخر زيارة 2020/9/22

تقريرBBC ، الهجرة غير الشرعية: مئات المهاجرين يلقون حتفهم في البحر المتوسط منذ عام 2015 2020 /9/1

https://www.bbc.com/arabic/world-53987245. أخر زيارة 2020/10/12

تقرير euronews ، 2018/7/9، تتعرف على اخر احصائيات المهاجرين في اوروبا، ايرونيوز،

https://arabic.euronews.com/2018/07/09/the-last-figures-of-the-migration-enforcement-in-the-eu

أخر زيارة 2020/10/9.

شميتس، فلوريان، كاليتسي، أليكسيا، كاراكس بورسو، ترجمة: إيمان ملوك، 2019/8/5،عمليات ترحيل يونانية غير قانونية للاجئين إلى تركيا

(https://p.dw.com/p/3cdwJ